مؤتمر المعارضة العراقية في لندن:

لاتزال الحاجة الى مؤتمر "طائف" عراقي غسان العطية

انعقد اخيراً مؤتمر المعارضة العراقية في لندن للفترة 14-17 كانون الاول 2002، بعد تأجيل اكثر من مرة، حتى كاد البعض يعتقد استحالة عقده.

فعلى الصعيد الايجابي جاء انعقاده بعد عقد من التيه والتشتت السياسي، اي منذ اخر مؤتمر للمعارضة العراقية في صلاح الدين عام 1992، ليؤكد الاجتماع الاخير بان اجتماع صلاح الدين ليس بالحالة الاستثنائية.

- وان مجرد عقد المؤتمر اعاد جذوة الأمل التي تصور النظام الحاكم انه استطاع اطفائها للأبد، وبالتالي فتح المؤتمر الباب واسعاً لعمل عراقي مشترك.
- فبالرغم من ان المعارضة فشلت في اسقاط نظام صدام حسين، الا ان انعقاد مؤتمر المعارضة الاخير، اثبت بالمقابل ان صدام فشل في القضاء عليها.
- كما ان مشاركة حشد عراقي كبير تجاوز الاربعمائة شخص جعل من المؤتمر تظاهرة سياسية استقطبت الاضواء الاعلامية دولياً، واعطت الجلسة الاولى للمؤتمر خير صورة لحالة التضامن العراقية، التي سرعان ما تصدعت في الايام اللاحقة ولكن دون ان تنتهي بالفشل.
- وشهد المؤتمر ممارسة للعمل البرلماني القائم على التسويات والتنازلات المتبادلة، وهذه تجربة جديدة في العمل السياسي العراقي، ومثلت الاجتماعات الجانبية لتجمعات المستقلين ظاهرة جديدة للخروج من هيمنة القوى الحزبية رغم عدم نجاحهم في التأثير الحقيقي على نتائج المؤتمر.
- والاهم من ذلك ان المؤتمر الاخير انهى حالة الاستقطاب السابقة بين "المؤتمر الوطني العراقي" من جهة، ومجموعة الاربعة (المجلس الاسلامي الاعلى، الحزبين الكرديين الرئسيين، حركة الوفاق) من جهة اخرى لتظهر تحالفات جديدة لاتزال تتبلور.
- واحد اهم التسويات السياسية هو اختيار لجنة موسعة من 65 عضواً باسم لجنة التنسيق، وترك لاجتماع هذه اللجنة القادم في اربيل في منتصف كانون الثاني عام 2003 اختيار اللجنة القيادية، الامر الذي جعل من لجنة الـ 65 اعلى سلطة تمخضت عن المؤتمر رغم عدم تحديد صلاحياتها.

خلفية المؤتمر

- رغم ان مجموعة الستة (الاربعة زائدا احمد الجلبي والحركة الملكية/ علي بن الحسين) اعلنت في نهاية اجتماعها مع المسؤولين الامريكيين في واشنطن بتاريخ 9 اب الماضي عزمها على عقد مؤتمر للمعارضة العراقية، الا انها فشلت في تحقيق اي خطوة تذكر الى ان تصاعد الضغط الامريكي عليها من خلال زيارات وفود ورسائل امريكية اهمها رسالة البيت الابيض بتاريخ 19 نوفمبر الماضي التي ذيلت بتوقيع اربعة من كبار مسؤولي الادارة الامريكية تحث مجموعة الستة/التحضيرية على عقد الاجتماع الموسع للمعارضة.

ولكن اذا كانت الادارة الامريكية تعرف ماذا تريد من المؤتمر: مظاهرة سياسية للتدليل على وحدة المعارضة العراقية وتحالفها مع الولايات المتحدة، فان مجموعة الستة تباينت قناعاتها باهمية عقد مثل هذا المؤتمر. فقد فضل بعضهم (حركة الوفاق) عدم عقده خوفا من تداعيات فشله. ورأى احمد الجلبي في عقد مؤتمر المعارضة ونجاحه في اختيار قيادة جديدة نهاية "للمؤتمر الوطني" وزعامته وانتصارا لمجموعة "الاربعة" على حسابه.

وبالمقابل وجد الطرفان الكرديان في عقد المؤتمر فرصة لتثبت الخارطة السياسية لعراق ما بعد صدام بما يحول دون حرمانهم مجددا من حقوقهم القومية، وكان لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني دافعا اضافيا هو الاستقواء بالمعارضة العراقية امام التهديدات التركية. كما ان المجلس الاسلامي كان حريصاً على عقد المؤتمر خوفا من انفراد امريكا بالمعارضة العراقية وعراق المستقبل.

وفي اجواء الخلاف بين "الاربعة" واحمد الجلبي ابدت الاولى (من قبيل الضغط) استعدادها عقد المؤتمر بغياب الجلبي، ولكن الاخير يعرف جيدا بان الولايات المتحدة تريد مؤتمرا يكرس وحدة المعارضة لا انقسامها، ومن اجل الضغط على "الاربعة" وضمان استجابتهم لشروطه لوح الجلبي بورقة "العرب السنة" باعتبار مجموعة "الاربعة" هم بالاساس تحالف ايراني/شيعي كردي، وذهب اكثر من ذلك في الانفتاح على بعثيين سابقين محرضاً اياهم بالكتابة للادارة الامريكية للاعتراض على تركيبة المؤتمر القادم، وانفتح على شخصيات دينية شيعية مستقلة مقيمية في لندن وقدمها للاوساط الامريكية كند لقيادة المجلس الاسلامي التي تتخذ من طهران مقراً لها، وانتقد اعتماد حصص التمثيل التي اقرها مؤتمر صلاح الدين باعتبارها تكريسا لهيمنة المجلس الاسلامي والكرد لكسب عناصر ليبرالية علمانية.

في ظل هذه الاجواء المتلبدة التقت رغبة واشنطن على ضرورة عقد الاجتماع ونجاحه مع طموح طهران في لعب دور الشريك مع واشنطن.

فجاجة واشنطن للمشاركة الاسلامية وبالذات مشاركة السيد الحكيم اعطى طهران فرصة لممارسة دورا فاعلا فوجهت الدعوة لمجموعة الستة لزيارة العاصمة الايرانية طهران، وفي الوقت الذي لبى كل من مسعود البارزاني واحمد الجلبي الدعوة انتدب الطالباني مندوبا عنه واعتذر علاوي.

ساعدت اجتماعات طهران على تحقيق تقارب حقيقي بين البارزاني (الذي يتعرض للضغط من تركيا) وايران انعكس على العلاقة مع السيد الحكيم، كما ان مخاوف الجلبي من الاستفراد به من قبل مجموعة "الاربعة" تحولت الى تفاهم اقرب الى التحالف الجديد مع البارزاني والحكيم. وكانت القاعدة الثابتة لهذه التفاهمات حسم امر اختيار القيادة الجديدة لصالح الابقاء على "الستة" دون توسيع، والاعتراف بمرجعية الحكيم للتيار الاسلامي الشيعي، مع اعتماد حصص صلاح الدين اساساً للتمثيل.

وهكذا اصبحت ايران الغائب الحاضر في مداولات مؤتمر المعارضة العراقية فأصر المجلس الاسلامي في مؤتمر لندن على الحفاظ على الحصص التي اقرت في مؤتمر صلاح الدين في تشكيل لجنة المتابعة و على حصر اللجنة القيادية في مجموعة "الستة" دون اضافة، و فشلت المساعي بتوسيع اللجنة القيادية بما يتجاوز الستة مما اضطروا الى تأجيل تشكيلها الى اجتماع لجنة المتابعة القادم في اربيل في منتصف كانون الثاني القادم.

وتم تشكيل لجنة المتابعة استنادا الى حصص صلاح الدين على الشكل التالي: 24 مرشحااسلاميا من قبل المجلس الاسلامي (منهم مرشحان للحزب الاسلامي العراقي، واخران مستقلان من الاسلاميين السنة العرب)، و15 اسما برشحهم الحزبين الكرديين، اضافة الى خمسة عشر اسماً يرشحهم بالتساوي حركة الوفاق، الحركة الملكية، واحمد الجلبي شخصياً، و 4 اسماء تركمانية، واسمين للاشوريين، واضافة خمسة اخرين من خارج الحصص تم ترشيحهم بالتوافق، بما جعل المجموع 65 شخصاً. وتم اشراك المستقلين من خلال تنازل كل طرف عن بعض مرشحيه لصالح المستقلين. وقرأت اسماء لجنة المتابعة امام المؤتمر في جلسته الختامية للعلم دون مناقشة او تصويت، ومع ذلك ما ان تم الاعلان عن الاسماء حتى بادر المجلس الاعلى بالاعلان بانه سيتم اضافة عشرة اسماء اخرى لتصحيح الخلل في التمثيل الشيعي الذي اصبح متساوياً للتمثيل السني حسب قائمة الـ 65.

الاداء الامريكي:

وعلى الرغم من التحول الواضح في الادارة الامريكية لصالح وحدة موقف الادارة بعيدا عن صراعات اجنحتها وذلك بتعين السفير زلماي خليل زاد ممثلا للرئيس الامريكي لدى المعارضة، الا ان الاخير استلم مهامه اياماً قبل انعقاد مؤتمر المعارضة ولم يكن لديه متسعاً من الوقت لمعرفة عقد ومطبات عمل المعارضة العراقية، وحاول جاهداً ان يكون المؤتمر شاملا وممثلا لاوسع الشرائح العراقية، وبادر بالاتصال واستقبال عددا من القوى والشخصيات العراقية حتى تلك التي قاطعت المؤتمر، وخلال المؤتمر دعم تمثيل المستقلين ولكن امام رفض بعض عناصر اللجنة التحضيرية/ الستة وجد نفسه غير قادر على تمرير التعديلات الخاصة بتشكيل وعمل لجنة المتابعة اواللجنة القيادية، كما ان المجلس الاعلى والبارزاني هددا بالانسحاب رفضا لاقتراحاته.

كان دور الادارة الامريكية حاسماً في عقد المؤتمر، والفضل يعود لمندوبها خليل زاد في دفع الجميع نحو تنازلات متبادلة للخروج بتسوية مؤقتة والحيلولة دون تفجر المؤتمر الامر الذي يؤكد لو ان قرار تعين خليل زاد اتخذ قبل شهور وليس ايام لكان اداء الادارة الامريكية اكثر فاعلية وفائدة.

الاداء العراقي:

كان لوحدة القيادة الكردية الاثر الحاسم في نجاح عقد مؤتمر لندن، ومن اجل ضمان نجاحه تجاوز الحزبان الكثير من العقبات، فلم يصرا على بحث تفاصيل المشروع الفيدرالي لعراق الغد مما ساعد على التوصيل السريع لصيغة بيان ختامي مشترك، كما تنازلا عن اغلب مقاعدهما حسب حصص صلاح الدين لترشيح عناصر كردية وعربية (بعضها بعثية سابقة).

وكان بأمكان المستقلين ان يكونوا اكثر فاعلية وفائدة، خاصة وان المندوب الامريكي كان ميالا لدعم مشاركتهم وتمثيلهم، الا ان الاجتماعات الجانبية لبعضهم كانت مخيبة للآمال لعدم استطاعتهم بلورة مواقف مشتركة، وقد يكون لهم العذر لضيق الوقت، ومع ذلك بالامكان ان يكون لهم دوراً اكثر فاعلية في المستقبل.

كشفت الاجتماعات الجانبية واحاديث الاروقة نفساً طائفياً لم يكن متوقعاً من عناصر طالما تحدثت بالليبرالية او القومية او الاسلامية، وكانت الحسابات الطائفية حاضرة في كل التسويات السياسيات، ويعود الفضل للطرف الكردي في تجاوز الكثير من الغامها.

وبالمقابل كان غياب اليسار العلماني واضحاً، ولا اعتقد ان قرار الحزب الشيوعي في عدم المشاركة خدم الحزب او اليسار، فقد كانت مشاركته ضرورية لايجاد حالة من التوازن وبالتالي تحسين فرص الممارسة الديمقراطية، وهذا ما ينطبق كذلك على عدم مشاركة حزب الدعوة الاسلامية الذي كان في حضوره سيعيد للحالة الاسلامية الشيعية توازنها وعدم انفراد اي طرف بها.

لقد كانت امام التيار الليبرالي العلماني فرصة -خاصة وان هناك من يدعي هذه الصفة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر- ولكنه اضاعها. اما اليوم فهناك حاجة اكثر من السابق لبلورة هذا التيار كعنصر بعيد عن الاستقطابات السياسية ولكن فاعل في الحفاظ على شروط اللعبة والممارسة الديمقراطية. ان تحالف اليسار والليبراليين العلمانيين اصبح ضرورة للوقوف بوجه الطوفان الطائفي الذي يهدد عراق ما بعد صدام.

كما ان اختزال تمثيل "المؤتمر الوطني العراقي" بشخص بعينه، ومشاركة الحزبين الكرديين وعلي بن الحسين بصفتهم الحزبية الخاصة، دفع عناصر اخرى في قيادة "المؤتمر الوطني" الى اعتبار انفسهم غير ممثلين كتنظيم الامر الذي يتطلب اعادة نظر في اداء "المؤتمر الوطني" ودوره في المستقبل.

الدول الاقليمية والجوار العربي

باستثناء مشاركة رمزية من الكويت ممثلة بحضور عضو البرلمان الكويتي محمد جاسم الصقر، كان هناك غيابا كاملا للدول الاقليمية والجوار العربي. ولكن هذا لايعني عدم اهتمام فقد كانت ايران وتركيا حاضرتين بظلالهما وان كانتا غائبتين بممثليهما.

واذا كنا كعراقيين نريد العراق ساحة سلام وليس صراع بين دول الجوار، فان نتائج المؤتمر اكدت الحاجة للدور الدولي واذا كانت اوروبا متلكئة فهذا يجعل من دور الامم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة ضرورة في تجنب عراق الغد مثل تلك الصراعات.

كما ان الانفتاح العربي على المعارضة العراقية هو الطريق للحفاظ على العراق كما يطالب قادة الدول العربية. واذا كان تغيير نظام الحكم في العراق قادم لا محالة، فليس هناك حكمة في تجاهل المعارضة العراقية لصالح الانفراد الايراني او التركي او الامريكي.

الحاجة الى "بون" او "طائف" عراقي

قد يقال ليس بالامكان احسن مما كان، وهذا صحيح وان مؤتمر لندن للمعارضة رغم سلبياته كان افضل من عدم عقده، ولكن هل باستطاعت التشكيلة الجديدة ان تتجاوز السلبيات، الجواب: لا.

وربما يعود سبب ذلك -الى حد كبير- ان تغيير النظام ستقوم به الولايات المتحدة استنادا للشرعية الدولية وليس فصائل المعارضة بمختلف صنوفها، وبالتالي صراعاتهم هي حول عراق ما بعد صدام.

اذن ما العمل؟ الاقتراح بسيط وربما كان يجب ان يعتمد منذ سنوات ومع ذلك الوقت لايزال مناسباً لاعتماده. الا وهو مبادرة واشنطن بدعوة لجنة الـ 65 للمتابعة التي تمخضت عن موتمر لندن اضافة الى كافة العناصر العراقية (الغائبة والمغيبة) التي هي جزء من الحل او المشكلة، لاجتماع على غرار "الطائف" اللبناني او "جدة" الكويتي او "بون" الافغاني، بمشاركة اقليمية و عربية للمساعدة في توصل العراقيين المناهضين للدكتاتورية الى ميثاق عمل او الاتفاق على خارطة طريق لعراق المستقبل خاصة في المرحلة الانتقالية.

علينا كعراقيين ان نعترف ان الامراض التي تكبدها الجسد السياسي العراقي ابان عهد الطغيان لا قبل لنا بتجاوزها دون مساعدة الاخرين، وهذا ما حققه اخوتنا في لبنان والكويت في مؤتمري الطائف وجدة بمساعدة السعودية، وكم كنا نتمنى ان يلعب اخوتنا في دول الجوار او العربية مثل هذا الدور، ولكن في واقع الحال هم اضعف من ذلك، وان عدم قدرتهم على المبادرة لا يلغي دورهم في المساعدة عبر المشاركة في مثل هذا المؤتمر برعاية الولايات المتحدة.

ان الهدف من اجتماع "بون" عراقي ليس تشكيل حكومة منفى او توزيع غنائم، بل الاتفاق على صيغة لعراق ما بعد صدام تلتزم بها الاطراف العراقية وتتعهد واشنطن بضمانها بغض النظر عن اسلوب التغيير المحتمل، تنحي صدام او انقلاب عسكري او اللجوء للقوة بغطاء دولي.

رياض الياور: المؤتمر الوطني لم يكن ممثلا في مؤتمر المعارضة

لندن، صحيفة "المؤتمر" الناطقة باسم المؤتمر الوطني العراقي، 2 كانون الثاني 2002: قال عضو الهيئة القيادية للمؤتمر الوطني العراقي رياض الياور ان المؤتمر لم يكن ممثلا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر المعارضة بلندن.

واشار في تصريح لـ "المؤتمر" انه اعترض على تشكيل اللجنة لأنها لا تتفق مع رغبات معظم العراقيين ورفض اعتماد التقسيم الطائفي اساساً للمشاركة ودعا لاعتماد المعيار الوطني القائم على الهوية العراقية.

وقال انه تخلى عن مسؤوليته في رئاسة المكتب المالي في المؤتمر الوطني لاسباب لم يفصح عنها.

واوضح ان الدكتور احمد الجلبي عضو الهيئة القيادية للمؤتمر الوطني شارك في اللجنة التحضيرية بصفته الشخصية ولم يكن ممثلا للمؤتمر. . وقال، لقد ناقشنا ذلك في قيادة المؤتمر لان دعوة واشنطن للقوى الستة وجهت الى الجلبي شخصياً ولم تترك المجال للمؤتمر الوطني لاختيار ممثل عنه.

واشار الى احتمال عقد اجتماع قريب للجمعية الوطنية للمؤتمر الوطني لكنه لم يؤكد فيما اذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني سيشركان في الاجتماع.

بغداد: تخفيض رسوم إصدار جـوازات السفر العراقية إلى النصف

بغداد: «الشرق الأوسط» 26 ديسمبر 2002½3: صدر في بغداد قرار جديد يقضي بتخفيض مبلغ رسم «المجهود الحربي» على اصدار جوازات السفر او تجديدها الى النصف. وبموجب القرار اصبح المبلغ 15 الف دينار بدلا من 30 الفا. كما تم تخفيض مبلغ رسم الطابع على اصدار جواز السفر ليكون 25 دينارا بدلا من 50 دينارا.

ونص القرار على زيادة مبلغ رسم الطابع عن تصديق شهادة المنشأ المنصوص عليه في جدول الرسوم المقطوعة الملحق بقانون رسم الطابع عن المعاملات التي تجري خارج العراق ليكون 50 دينارا بدلا من 10 دنانير.